ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Dr. Kifah Abbas Ramadan AL-Hamdani

University: Mosul University

College: Department of Historical and Cultural Studies / Regional Studies Center

Email: kefaahabaas@gmail.com

Keywords:

Algeria's foreign policy, The Libyan crisis, Algerian-Libyan relations.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	29 Nov 2022
Accepted	25 Dec 2022
Available online	1 Jan 2023

Algeria's foreign policy towards Libya 2011-2020

A B S T R U C T

The Arab world has witnessed a wide popular movement of various forms since the end of 2010. The Libyan crisis came as one of the forms of this popular movement, which did not end with the end of the ruling regime in it. Rather, it was the beginning of an international crisis and given the increased danger resulting from this crisis with the possibility of exporting this crisis. To its neighboring countries, especially Algeria. In the face of the aggravation of this crisis regionally and internationally, an Algerian move was necessary to solve this crisis by participating in several initiatives that it established with the active parties in the Libyan crisis to find a settlement to this crisis. Algeria is still among the most important actors that played a key role in this crisis, whether it was At the regional level or at the international level.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

سياسة الجزائر الخارجية تجاه ليبيا 2011-2020

أ.م.د. كفاح عباس رمضان الحمداني/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل

الخلاصة:

شهد العالم العربي حراكا شعبيا واسعا ومتعدد الاشكال منذ نهاية عام 2010، وجاءت الازمة الليبية كصورة من صور هذا الحراك الشعبي الذي لم ينتهي بنهاية سقوط النظام الحاكم فيه، بل كانت بداية لازمة دولية ونظرا لزيادة الخطر الناجم عن هذه الازمة مع امكانية تصدير هذه الازمة الى دول الجوار لها وبالأخص الجزائر. وامام زيادة حدة هذه الازمة اقليميا ودوليا كان لا بد من تحرك جزائري لحل هذه الازمة من خلال المشاركة في مبادرات عدة اقامتها مع الاطراف الفاعلة في الازمة الليبية لإيجاد تسوية لهذه الازمة وما زالت الجزائر من بين اهم القوى الفاعلة التي لعبت دورا اساسيا في هذه الازمة سواء كان على المستوى الاقليمي ام على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: سياسة الجزائر الخارجية، الازمة الليبية، العلاقات الجزائرية- الليبية

المقدمة:

منذ نهاية عام 2010 ومنطقة المغرب العربي تعيش على وقع الثورات الشعبية تطالب بتغيير، وأستطاع الشعب التونسي أن يزيح نظامها الحاكم والمتمثل بالرئيس زين العابدين بن علي، وسرعان ما امتدت رياح التغيير الشعبي إلى ليبيا التي هي الأخرى استطاعت أن تحقق حلم الشعب الليبي في إزاحة نظام العقيد معمر القذافي بعد أن خاض الشعب الليبي معارك طاحنة مع قوات النظام الذي أستخدم كل أنواع الأسلحة والمعدات لقمع الثورة، لكن بفضل التدخل الدولي وبفضل إصرار الشعب الليبي على أحداث التغيير تم إزاحة نظام العقيد القذافي الذي حكم ليبيا ما بين عامي(1969-2011).

استندت السياسة الخارجية الجزائرية من الازمة الليبية الى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الامنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، وتقوم هذه العقيدة على مجموعة المبادئ من اهمها: "لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلي، ولا للتدخل الاجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود"، اذن الامر لم يكن متعلقا بعائق دستوري لكنه متعلق بتقاليد سياسية موروثة لدى صانع القرار الجزائري.

اشكالية الدراسة: من خلال هذه الدراسة سنحاول الاجابة على السؤال التالي: كيف نفسر واقع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا، والى اي مدى ساهمت السياسة الخارجية في تسوية الازمة الليبية.

أهمية الدراسة: سعت الجزائر الى ايجاد حل للازمة الليبية التي بدأت منذ عام 2011 ولحد الان، وهذه الازمة ولدت تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة وصل تأثيرها الى دول الجوار وخاصة الجزائر، لذا تسعى الجزائر بكل امكانياتها لإيجاد حل للازمة الليبية.

اهداف هذه الدراسة: تهدف هذه الدراسة على تسليط الضوء سياسة الجزائر الخارجية تجاه الازمة الليبية منذ بدايتها ولغاية عام 2020، وما هي ابرز العوامل الداخلية والخارجية التي اثرت فيها، وما هي ابرز النتائج لهذه السياسية سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي.

منهج الدراسة: من اجل تحقيق اهداف هذه الدراسة فأننا سوف نعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ نستخدم المنهج الوصفي في عرض واقع السياسة الخارجية الجزائري وما هي ابرز القرارات الحكومية بشأن الازمة الليبية، وسنستخدم الاسلوب التحليلي في تقييم واقع السياسة الخارجية تجاه الازمة الليبية وذلك من خلال عرض جداول احصائية تبين ذلك، ومن جهة اخرى سنبرز اهم العقبات الحقيقية التي تواجهه عملية الاصلاح ومن ثم سنقدم بعض الحلول المناسبة لإصلاح نظام البحث العلمي الجزائري.

هيكلية الدراسة: قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وثلاث مباحث وخاتمة، تناول التمهيد اهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية، اما المبحث الاول فتناولت الثورة الليبية، أما المبحث الثالث فتناولت الدور الجزائري في تسوية الازمة الليبية، وأخيراً الخاتمة وقائمة الهوامش والمصادر.

التمهيد: اهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية:

في البداية لابد من تعريف السياسة الخارجية الجزائرية على انها امتداد للسياسة الداخلية التي تعمل على خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري، وتضع في مقدمة اولياتها اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، مع ضمان الاستقلال الوطني ورفض كافة اشكال التدخل والتخلص من القواعد الاجنبية والدفاع عن سيادة الدولة **(زعيتري، 2017: 32)**.

كما تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبدأ والاسس من اهمها: "الايمان بالسلام العالمي القائم على العدل والانصاف ورفض ومبدأ القوة كأداة من ادوات تنفيذ السياسة، والايمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من اجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة، وانتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، ورفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، والالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والاساليب السلمية **(للمزيد ينظر خالدي، 2014)**.

تهدف السياسة الخارجية الجزائرية الى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي والذي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، والعمل على استغلال كل الامكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، وفي التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في تفسير والتطبيق على المبادئ التالية: "ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبدأ التعاون بين الدول المجاورة، ومبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى استعمال القوة المسلحة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة" **(العايب،2011 :28-34)**.

ان من اهم اولويات السياسة الخارجية الجزائرية هو تكريس السلم الاقليمي والدولي الذي تنص عليه المواثيق الدولية، كالاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، ولعبت الجزائر دورا هاما في حل النزاعات الاقليمية إذ قامت بدور الوسيط في العديد من النزاعات الاقليمية وكان اخرها النزاع الاثيوبي الاريتيري في عام 2018 **(زعيتري، 2017: 40)**.

كسبت الجزائر ثقة الاطراف المتصارعة المتعددة بسبب حيادها تجاه النزاعات والصراعات الاقليمية والدولية، كما حدث في النزاع بين الاطراف المتنازعة في مالي عام 2012، وعند اندلاع الثورة في ليبيا عام

2011، ظلت الجزائر تراقب ما يجري في ليبيا من بعيد، تطبيقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار **(زعيتري، 2017: 35)**، وهذه السياسة اعتمدتها الجزائر منذ انتهاء أزمة العشرية السوداء التي عصفت بالجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي، وهذه السياسة اتبعها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(1999-2019)، لأنه اراد حماية الجزائر من أي خطر يسبب في تدهور اوضاعها الداخلية وزعزعة امنها الداخلي **(عبد العالي، 2014: 12-13)**.

وامام تصاعد حدة الازمة زادت التداعيات التي عرفتها الجزائر وما زالت تعاني منها بسبب استمرار الازمة الليبية لذلك كان على الجزائر اتخاذ موقفا محددا ووضع اليات من اجل مواجهة التحديات والتهديدات الامنية المرتقبة في ظل الازمة الليبية على امن واستقرار الجزائر، فتضمنت الاستراتيجية الجزائرية تجاه الازمة ما يلي: "دعم الاستقرار الوطني، والابقاء على مسافة واحدة من كل الاطراف، وتعزيز الحوار السياسي الوطني، ودعم دور الامم المتحدة في ادارة الحوار الليبي-الليبي وتكوين حكومة وحدة وطنية، واحتواء انشطة تجارة الاسلحة، وتدفق اللاجئين وافراد الجماعات المسلحة المتطرفة، ومدعم مبادرات التدخل العسكري الخارجي لدعم طرف ضد اخر في الازمة الليبية التي هي اصلا بالغة التعقيد" **(الشلوي*، 2014)**.

المبحث الاول: الثورة الليبية وتداعياتها على المنطقة:

استقلت ليبيا رسميا في 24 كانون الأول/ ديسمبر عام 1951، واعلن عن قيام المملكة الليبية المتحدة برئاسة إدريس السنوسي **(العرقوبي*، 2020)** والذي حكم حتى الاول من أيلول/ سبتمبر عام 1969، ثم جرى انقلاب عسكري بقيادة العقيد معمر القذافي **(صبرا*، 2012)** مستغلا سفر الملك السنوسي لخارج البلاد للعلاج، وتم الاعلان عن قيام الجمهورية العربية الليبية والسيادة فيها للشعب وهو جزء من الامة العربية الشاملة **(مجموعة من الاساتذة، 1994 : 79-80)(First, 1957)** .

جاء في البيان الأول للانقلاب لثورة الفاتح عن العمل على تحسين كافة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن فيما بعد لم تشر البيانات والقرارات الصادرة عن قادة الانقلاب فيما بعد إلى كيفية برمجة هذه الأهداف الى ارض الواقع، بعد ذلك ألقت التحولات الثورية بانعكاساتها الحادة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد **(عميش، 2008: 402-406)**.

يتكون النظام السياسي الليبي بشكل عام من قاعدة أساسية وهي متمثلة في:□"رفاق القائد، والضباط الوحدويون الأحرار، وحركة اللجان الثورية، والحرس الثوري الأخضر، والحرس الشعبي، ومواليد الفاتح"، ولديهم منهاج عمل يطلق عليه "البطاقة الخضراء"، ويتكون أيضا من هيكلين رئيسيين هما: "المؤتمرات

الشعبية، واللجان الشعبية"، وهي هياكل تتكيف وتتمدد وتنكمش في جميع الاتجاهات وتتحمل الصدمات بمرونة كبيرة (**قسم البحوث والدراسات***، **2006**).

تم تغيير اسم الدولة الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الثاني من آذار/ مارس في عام 1977، وأضاف كلمة العظمى في 14 نيسان/ ابريل في عام 1986، لكن بعد أزمة لوكربي عام 1988 وفرض عقوبات دولية على ليبيا، تغير نظام الحكم إلى نظام معقد وضعه القذافي، وهو ما يسميه النظرية العالمية الثالثة بعد الماركسية والرأسمالية وألف لها كتاب بعنوان الكتاب الأخضر في عام 1979 (**القذافي، 1975**).

طبقا لهذا الكتاب رفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب، وطرح آلية المؤتمرات الشعبية للمشاركة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية ومن الناحية النظرية تتمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع القرار إذ تنتقل قراراتها إلى مؤتمر الشعب العام الذي يقوم بصياغة القرارات، وعمليا منذ الثمانينات القرن الماضي تقلصت صلاحية أمانة مؤتمر الشعب الأساسية وأعطيت لمؤتمر الشعب العام، لأنه من الناحية العملية فأنه غير فعال لأنه يجتمع لأسبوع واحد فقط في العام ولا يمتلك أعضائه مهارات كافية للقيام بواجباتهم، وتم التراجع عن العديد من القرارات التي اتخذها لاختلافها مع رغبات الرئيس القذافي (**المسلماني، 1999 : 18**).

تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي في ليبيا، وتحولت الاحتجاجات السلمية منذ شباط/ فبراير عام 2011 إلى مواجهات دموية بين قوات النظام والثوار، ومن اهم الأسباب التي دفعت الليبيين للثورة انتشار الفساد، والتوزيع الغير عادل للثروات، وغياب المعارضة الحقيقية، ووجود القمع الأمني المتمثل عبر اللجان الثورية، والذي امتدت إلى ملاحقة المعارضين في الخارج، إلى الحد الذي يوصف النظام الليبي عالميا بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجيا (**مهدي***، **2021**)، ومن اهم الاسباب الداخلية التي ادت الى قيام ثورة شعبية هي:-

اولا: الاسباب السياسية: ان من اهم الاسباب هو احتكار السلطة والقوة والثروة ففي خطاب زوارة 15 نيسان/ ابريل عام 1973 أعلن الرئيس القذافي انه هو الحاكم الوحيد لليبيا أو ما سمي فيما بعد بـ(الثورة الشعبية)، وانتهت واقعيا بموجب هذا الخطاب كافة سلطات مجلس قيادة الثورة بالإضافة إلى تجميد كافة مؤسسات الدولة وتعطيل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأعلن إن القانون عمل متخلف وان الدولة يجب أن تحكم بموجب لجان شعبية يتم اختيارها بالترقية (**عميش، 2008: 424-428**).

برغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الشعب، فإن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تتركز بيد اللجان الثورية والتي أنشئت في عام 1979، والتي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانهم بأفكار القذافي، وبسبب تسلط اللجان الثورية حال دون مشاركة شعبية حقيقة في الحكم، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة، بالإضافة الى وجود حالات تفاوت كبير في توزيع الثروات **(مهدي*، 2021)**.

بمرور الوقت تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز هي: الثورية القومية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وشرعية الكرامة والهوية الوطنية والقيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد(الإمبريالية)، لقد أكد الرئيس القذافي، أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس عبد الناصر، وهذا الأمر انعكاس على توجهاته الداخلية والخارجية، مما تسبب بحدوث مشاكل اقليمية وعربية ودولية، واهمها أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، التي قادت ليبيا إلى تخلي عن أسلحتها وقبولها دفع تعويضات لضحايا لوكربي، والطائرة الفرنسية.

كان المعارضون للنظام والنشطاء السياسيين الشباب يتعرضون للسجن بدون محاكمة، او اختفائهم بشكل قسري وعدم الكشف عن مصيرهم، وعدم تمكن الشخص من الدفاع عن نفسه امام القضاء، بالإضافة إلى وجود مراكز احتجاز سرية وغير قانونية، وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010 أنه: ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات قدراً يذكر من التسامح إزاء المعارضة، وقبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة، ولم يتضح مصير مئات من حالات الاختفاء ألقسري وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظل جهاز الأمن الداخلي، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب" **(مهدي*، 2021)**.

اما بالنسبة للأسباب الخارجية: نلاحظ تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين المشاريع والوحدوية الثنائية، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في انحاء العالم، مما تسبب بالامتعاض لشريحة كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات في حين يعاني المواطنون من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية **(مهدي*، 2021)**.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: من اهم هذه الاسباب ارتفاع معدلات البطالة لتصل الى(30 %) من حجم القوى العاملة، بالإضافة إلى تدني مستوى الأجور التي استمرت مجمدة منذ أكثر من(15 عاما) بفعل القانون رقم(15) السيئ الصيت **(عميش، 2008: 421)**، إلى جانب عدم توفر الوظائف للخريجين

(المنفي*، 2010)، ومن جانب اخر ارتفعت معدلات التضخم السنوي **(مهدي*، 2021)**، من جانب اخر الثروة النفطية في ليبيا متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية ومخزونها الطبيعي، بالإضافة الى جودتها العالمية، لكن سوء ادارة قطاع النفط اصبح نقمة على ليبيا إذ استشرى الفساد في كل مفاصله **(المالكي، 2011: 3)**.

اما بالنسبة للأسباب الاجتماعية: نلاحظ ان المجتمع الليبي يعتبر مجتمعا قبليا بامتياز والذي يتكون من ثلاث قبائل(الورفلة، والمقارحة، والقذاذفة)، بل إنها تشكل عصب المجتمع الليبي، لقد تم توظيف النظام القبلي من قبل النظام السياسي ما بعد عام 1969، قد خلق شروخا اجتماعية بين القبائل الثلاث، إذ اعتمد نظام العقيد القذافي على سياسة فرق تسد، إي ترجيح قبيلته القذاذفة على باقي القبائل وذلك عن طريق منحهم نصيب واكبر من العائدات النفط، وفتح المجال لأبنائها بترقيتهم في مؤسسات الدولة كافة على حساب القبائل الأخرى **(المالكي، 2011: 3)**.

وفي ما يخص حقوق الإنسان شهدت مدة حكم القذافي سجل حافلا لانتهاك حقوق الإنسان وزاد قمع الحريات وتقنين الصحافة والرقابة على المطبوعات وزاد سجناء الرأي والسجناء السياسيين وغيبو وقتل المئات منهم والتنكيل والتهجير بأسرهم وزاد الخوف من أجهزة الأمن والبوليس السياسي، ان أبرز ثلاث احتقانات شعبية شهيرة في عهد حكم القذافي هي مجزرة سجن أبو سليم في عام 1996 ومجزرة مشجعي كرة القدم في عام 1996 ومظاهرات بنغازي في عام 2006 **(الشامي*، 2012)**.

كانت بداية الثورة الليبية حينما أنشأ الناشط(حسن الجهمي) المتخصص في مجال المعلوماتية في 28 كانون الثاني/ يناير صفحة على موقع الفيسبوك الاجتماعي تدعو إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا في 17 شباط/ فبراير أي في ذكرى أحداث مدينة بنغازي عام 2006، وللتخلص من الفقر والتعبير عن حقوق الشعب وسرعان ما بدأت صفحته بالانتشار، وبدأ بتشكيل شبكة اتصالات مع ناشطين آخرين في مدن عديدة، وقبل بدء الثورة بيوم واحد ألقت السلطات الليبية القبض على المحامي فتحي تربل في بنغازي المعارض لنظام القذافي والمسؤول عن قضية أهالي ضحايا مجزرة سجن أبو سليم في القضاء، بالإضافة إلى عدة ناشطين آخرين، واعتبرت الشرارة الأولى للاحتجاجات الليبية **(الامارات اليوم*، 2011)**.

بدء الصراع المسلح إذ حمل الثوار في 17 شباط/ فبراير الأسلحة النارية للمرة الأولى، إذ كان ذلك في مدينة البيضاء ومحيطها عندما انشقت "كتيبة الجارح" التابعة للحرس الجمهوري الليبي وبدأ جنودها بتبادل إطلاق النار مع الجنود الموالين للعقيد القذافي، وبذلك اندلعت معركة البيضاء، فنشب أول اشتباك مسلح في الثورة الليبية وبعدها تكرر الأمر مرة أخرى في 28 شباط/ فبراير بمدينة مصراتة، إذ دافع الثوار بالأسلحة أيضاً عن المدينة التي تعرضت لهجوم آخر من طرف كتيبة خميس القذافي، قام المجلس الانتقالي

بتشكيل جيش رسمي لـه للمرة الأولـى هو جيش التحرير الـوطني الليبـي، لوجـود عسـكريون متطـوعين ومنشقين من الجيش والأمن **(بوابة افريقيا الاخبارية*، 2019)**.

في تلك الإثناء جرى تدخل دولي بصدور القراران الدوليان رقما 1970 و1973، والذي تضمن إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام الليبي، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا **(الامارات اليوم*، 2011)**.

شن حلف الناتو غارة جوية على مسكن القذافي في باب العزيزية في طرابلس، وأعلنت السلطات الليبية في 30 نيسان/ ابريل عن مقتل سيف العرب القذافي أصغر أبناء القذافي وثلاثة أحفاد آخرين للقذافي نفسه جراء هذه الغارة **(مهدي*، 2021)**.

بعد أسابيع من المعارك الضارية في سرت قبضت قوات المجلس الانتقالي على العقيد القذافي ونجله المعتصم في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، **(الجزيرة نت*، 2011)**، وبعد قتال شرس وعنيف ومعارك ضارية بين الثوار الليبيين وحلف الناتو من جهة وبين كتائب القذافي من جهة أخرى، انتصرت الثورة الليبية بالتدريج وكان آخر معاقل القذافي مدينة سرت ومثل سقوطها نجاح الثورة الشعبية الليبية **(العجارم*، 2013)**.

أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير ليبيا بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة لنظام القذافي، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2011، عن تشكيل حكومة انتقالية جديدة وعن خطط لإجراء الانتخابات البرلمانية في 23 حزيران/ يونيو عام 2012 (**شامي واخرون، 2012: 3**).

عقد المجلس الوطني الانتقالي اجتماعه الأول في الخامس من آذار/ مارس عام 2011 بمدينة بنغازي برئاسة مصطفى محمد عبد الجليل، وانتهى المجلس إلى القرارات التالية: يؤكد المجلس على أن الدور الأهم الذي قام به الشباب، ويعلن المجلس بأنه هو الممثل الوطني الشامل لكل مناطق ومدن ليبيا كافة، كما اعلن المجلس عن تشكيل فريق تنفيذي لإدارة الأزمة والتعامل مع الوضع الحالي يختص بكل الأمور التنفيذية والتعامل مع الخارج برئاسة محمود جبريل إبراهيم الورفلى وتسمية علي عبد العزيز العيساوي مسؤولا عن الشئون الخارجية للبلاد وستتم إضافة أعضاء لتسيير أهم القطاعات الحيوية، ولقد أكد المجلس على تفويض محمود جبريل وعلى العيساوي للتفاوض بكافة القنوات الدولية للحصول على الاعتراف الدولي بهذا المجلس **(الجازوى*، 2011)**.

لقد تقرر تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ليكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، ويهدف المجلس للاضطلاع بالمهام التالية: "ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين، وتنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن، وتنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية، والإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن

الشعب وحماية حدود ليبيا، والإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي، وتشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة، وتسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها **(الجزيرة*، 2011)**.

اما هيكلية المجلس فيتكون من ثلاثين عضوا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي على ألا تقل عضوية الشباب فيه عن خمسة أعضاء، ويختار المجلس من بين أعضائه رئيسا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية، والمقر الدائم للمجلس طرابلس العاصمة، على أن يتخذ له مقرا مؤقتا بمدينة بنغازي إلى حين تحرير العاصمة **(الجزيرة*، 2011)**.

المبحث الثاني: الدور الجزائري في تسوية الازمة الليبية:

منذ بداية الازمة الليبية في شباط/ فبراير عام 2011، ولحد الان ظلت تداعيات هذه الازمة تنتج اثارها وتداعياتها على الداخل ليبيا وخارجها وبشكل متصاعد، حتى اصبحت ليبيا احدى الدول المنهارة في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك بسبب تزايد الاطراف المتصارعة في ليبيا، مع وجود اطراف داعمة خارجية لبعض الاطراف دون سواها، بالإضافة الى دخول حركات اسلامية في هذا الصراع.

وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد افرزت هذه الازمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، مع انتشار الاسلحة التي كانت تابعة للجيش الليبي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا ضمن المؤسسة العسكرية الليبية، بالإضافة الى جانب التراخي الامني على الحدود الليبية، مما اعطى فرصة ذهبية للجماعات الجريمة المنظمة، والجماعات الارهابية التي استغلت الاوضاع المتردية في البلاد لنشر الفوضى والدمار بل الاخطر من ذلك نقل هذه الامور الى الدول المجاورة **(عبد الحليم*، 2011)**.

كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا منذ البداية وهو عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي واعتبار الحل السياسي افضل طريقة لمعالجة الازمة، مع احترام سلامة وسيادة ووحدة ليبيا، كما صرح وزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي آنذاك ان الجزائر نددت ضد العنف في ليبيا منذ بدايته واكدت على عدم التدخل في هذا الامر ما دام الامر يعني بالليبيين انفسهم وليس للجزائر ان تختار الوقوف مع الليبيين في بنغازي او الليبيين في طرابلس ضد بعضهم البعض **(بويبية، 2011: 172)**.

حاولت الجزائر من خلال دبلوماسيتها الخارجية جمع الاطراف الليبية المتصارعة من أجل وقف اطلاق النار بين الاطراف المتنازعة واعادة الاستقرار السياسي لليبيا والعمل على عدم تدفق الجماعات المسلحة والمتشددة الى ليبيا، ومن جانب اخر كانت ترفض التدخل العسكري لحل النزاع في ليبيا، وهذا الامر كان واضحا في المواقف الدبلوماسي الجزائرية فيما بعد **(عبد الحليم*، 2011)**.

فعندما عقد اجتماع اللجنة التابعة للاتحاد الافريقي الذي انعقد في اديس ابابا يوم 25 اذار/ مارس عام 2011، بحضور مندوبين عن كل من منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الاوربي، والاعضاء الدائمين لمجلس الامن الدولي والدول الجوار الليبي المتمثلة(تونس، والجزائر، ومصر، والسودان، وتشاد، والنيجر)، قدمت الجزائر مشروع لحل الازمة الليبية والتي تمثلت بما يلي:" تجديد الدعوة لوقف فوري لأطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الاعمال العسكرية، والدعوة الى انشاء الية لمراقبة والتأكد من وقف اطلاق النار، السماح بتنقل وفد اللجنة رفيعة المستوى الى ليبيا من اجل ربط الحوار بين اطراف الازمة، ودعوة منظمة الامم المتحدة الى التعاون وتنسيق الجهود مع منظمة الاتحاد الافريقي، واعطاء اولوية عاجلة للمساعدة الانسانية للشعب الليبي، وانشاء فريق عمل من الاتحاد الافريقي يتولى تقديم مقترحات حول السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الاسلحة التي قد تسبب في زعزعة استقرار المنطقة، دعوة الشركاء لدعم وتوفير ظروف لحل سياسي عن طريق الحوار والتشاور" **(بوبيبة، 2011: 173)**.

بسبب وجود ضعف سياسي وامني في ليبيا والتدخل الخارجي في الازمة الليبية، مما سهل عمليات الاختراق الامني للحدود الليبية مما اثار مخاوف دول الجوار الليبي، وخلال مدة قصيرة ظهرت فروع جديدة للعناصر المسلحة والجماعات المتشدد في ليبيا، مثل(فرع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا في عام 2011، كتيبة الموقعون بالدم في عام 2012)، لم تكتفي هذه الجماعات في تكثيف مستوى العمليات في داخل ليبيا بل تعدى الى نقل عملياتها خارج الحدود الليبية، مما اثار مخاوف امنية لدول الجوار الليبي، فمثلا في 11 كانون الثاني/ يناير عام 2013، قامت كتيبة الموقعين بالدم بالهجوم على القاعدة البترولية في منطقة تيقنتورين الواقعة في عين أمناس بصحراء الجزائر **(دلة، 2016: 118)**، والتي راح ضحيتها (23 من الرهائن و32 من الجماعة المهاجمة) **(هدنة*، 2013)**، ردت الحكومة الجزائرية بأغلاق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، وعززت من وجود قواتها العسكرية على الحدود بسبب تخوفها من تسلل المجموعات المسلحة او المتطرفة اليها، وللحد من عمليات تهريب الأسلحة من والى ليبيا **(بودهان*، 2014)**.

بدأت ملامح المشروع الجزائري لتسوية الازمة الليبية تظهر في عام 2014، اي بعد تسوية الازمة التونسية وكان للجزائر دور فيها كوسيط بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس حزب النداء تونس الباجي قايد السبسي في ما عرف بـ(حكم الترويكا) **(السبيطلي، 2017: 12)**.

جرى تنسيق بين دول الجوار الليبي والذي اقرته في اجتماعاتها بكل من تونس ومصر في عام 2014، إذ تم تشكيل لجنتين احدهما امنية وعسكرية ترأسها الجزائر واخرى سياسية ترأسها المصر، للتنسيق

مع اطراف الصراع المختلفة في سبيل انهاء الازمة الليبية، لكن مصر لم تلتزم بهذا التنسيق فيما بعد وتدخلت في الازمة وساندت احد الاطراف في الصراع العسكري **(فريق التحرير*، 2016)**.

قامت الجزائر في طرح مبادرة لحل الازمة الليبية في ايار/ مايو عام 2014، إذ دعت وزراء خارجية دول الجوار الليبي للاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من اجل التشاور حول الازمة الامنية المتصاعدة على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في 30 تموز/ يوليو عام 2014،والعمل على احتواء التداعيات الامنية والانسانية لتجدد النزاع الاهلي في ليبيا **(عقيل*، 2014)**.

تم عقد الاجتماع الثاني لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في غينيا في حزيران/ يونيو عام 2014، على هامش القمة الافريقية من اجل مساعدة الليبيين في تجاوز المحنة الامنية ولتفادي تقسيم ليبيا الى امارات تسيطر عليه الجماعات المسلحة والمتشددة ، وكان للدور الجزائري واضحا لأنها واجهت وضعا اقليميا معقد ومن قبل كل من التشاد والنيجر ومصر التي كانت تدافع عن التدخل العسكري في الازمة الليبية لتصبح جزء من المشكلة بدل من ان تكون جزء من الحل **(عقيل*، 2014)**.

انعقد الاجتماع الثالث لوزراء خارجية ادول الجوار الليبي في تونس وضم الاجتماع ممثلين عن الجامعة العربية والاتحاد الافريقي، واكدت الدبلوماسية الجزائرية على الاستمرار بتمسكها بالحلول السلمية والحوارات السياسية ودعم المصالحة الوطنية بين فرقاء الليبيين واعادة تأهيل المؤسسات والبنية التحتية لليبيا، وخرج البيان الختامي بما يلي: "ضرورة احترام وحدة ليبيا وسياستها وسلامتها الترابية، ووقف كافة العمليات العسكرية التي تقوم بها المليشيات المختلفة، ودعوة كافة الاطراف السياسية في ليبيا الى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي في معالجة المشاكل السياسية والامنية العالقة" **(عقيل*، 2014)**.

لم تركز الجزائر فقط على التعاون الاقليمي لحل الازمة الليبية، بل امتدت الى داخل ليبيا وذلك من خلال العمل على مساعدة الاطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها البعض من اجل تخطي المرحلة الانتقالية، واستطاعت ان تنظم اجتماعات ضمت ممثلين عن الاحزاب السياسية الليبية والقادة السياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي، كان من اولها الاجتماع الذي عقد في 10-11 اذار/ مارس عام 2015 في الجزائر **(افتيس*، 2015)**، وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا السيد برناردينو ليون بالإسبانية(Bernardion Leon) وممثلة الاتحاد الاوربي المكلفة بالشؤون الخارجية والسيادة الامنية السيدة فيديريكا موغيريني بالإيطالية(Federica Mogherini)، وبعد حوار مكثف بين الاطراف تم الاعلان عن بيان مشترك تضمن ما يلي:" تأكيد المجتمعين على ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية، والالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن لمبادئ ثورة 17 فبراير القائمة

على اسس العدالة وحقوق الانسان وبناء دولة القانون والمؤسسات، والالتزام باحترام العملية السياسية والتداول السلمي على السلطة، والتأكيد المشتركين التزامهم التام بإعادة تنظيم وبناء قوات مسلحة وشرطة واجهزة امنية" **(البوابة الوطنية*، 2015)**.

كانت الاجتماعات الجزائرية مع القوى السياسية والشخصيات الليبية تجري بالتوازي مع جولات الحوار بين الاطراف الليبية(ممثلي برلمان طبرق وممثلي المؤتمر الوطني العام)، لذلك عقد الاجتماع الثاني لممثلي الاحزاب الليبية بحضور ممثل الامم المتحدة برناردينو ليون بالإسبانية(Bernardion Leon)، وذلك في الثالث من حزيران/ يونيو عام 2015، الذي اكد على ما جاء في الاجتماع الاول ومشددا على رفض اي تدخل خارجي في ليبيا، ودعم الحوارات التي كانت تجري في المغرب خاصة فيما يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية **(البوابة الوطنية*، 2015)**.

وتم على ثر ذلك اعلان عن ميثاق السلم والمصالحة في 11 تموز/ يوليو عام 2015 في مدينة صخيرات المغربية، على الرغم من غياب الطرف المحاور (المؤتمر الوطني العام)، وبشكل عام تضمن الميثاق اهم الافكار التي تبنتها السياسة الخارجية الجزائرية في شأن الازمة الليبية ومن اهمها: " الدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل توافقي، وانهاء المظاهر المسلحة في الشوارع، ورفض الارهاب والتطرف بكل اشكاله وعودة مؤسسات الدولة للعمل" **(فريق التحرير*، 2016)** .

فيما بعد تم التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي من قبل جميع الاطراف للازمة الليبية في مدينة الصخيرات المغربية وذلك في 17 كانون الاول/ ديسمبر من العام نفسه، من اجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيه كل الاطراف، لكن لم يتم تنفيذه على ارض الواقع **(مسلم*، 2021)**.

كانت هناه مبادرة الشيخ علي الصلابي التي اعلن عنها في نهاية عام 2016، التي تدور حول اجراء حوار ليبي-ليبي برعاية الجزائر، وكان الشيخ الصلابي(عضو الامانة العامة للاتحاد العلمي لعلماء المسلمين)، والمعروف بعلاقاته الجيدة مع اطراف ليبية متعددة، وتقوم هذه المبادرة على اقامة حوار صلح بين التيارات السياسية الاربعة(المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وتيار الاسلام السياسي عموما والمتمثلة بتيار المفتي الصادق الغرياني، وعملية الكرامة المتمثلة بقيادة المشير حفتر ورئيس الليبي عقيلة صالح، والتيار الرابع اتباع النظام السابق)، والهدف من هذا الحوار لإعداد مؤتمر موسع للمصالحة الشاملة والعمل على اقامة حكومة وفاق وطني ووقف اطلاق النار ووضع ميثاق وطني تحدد اسس ومبادئ الدولة **(السبيطلي، 2017: 15-16)**.

عقد مؤتمر دول الجوار الليبي والذي عقد في تونس ليومين 19-20 شباط/ فبراير عام 2017، بمشاركة وزير الشئون المغاربية والاتحاد الافريقي الجزائري(عبد القادر مساهل)، مع وزير خارجية كل من

مصر وتونس وتم خلاله التوصل الى اعلان تونس الذي اكد رفض اي حل عسكري للازمة الليبية، واي تدخل خارجي في الشأن الليبي، والعمل على اشراك كافة اطراف النزاع في عملية الحوار للخروج من هذه الازمة، مع التأكيد على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، مع التأكيد على الحفاظ على وحدة ليبيا من خلال تحقيق المصالحة الليبية –الليبية بمساعدة دول الجوار الليبي وبرعاية اممية **(خطاب*، 2017)**.

تم عقد قمة لوزراء خارجية كل من الجزائر وتونس ومصر حول الازمة الليبية في تونس في السادس من اذار/ مارس عام 2017، وجسد هذا الاجتماع التنسيق العالي للتعاون الجزائري التونسي في خصوص الازمة الليبية **(مسلم*، 2021)**.

في تلك الاثناء رفعت الحكومة الجزائرية مستوى التنسيق السياسي والامني مع تونس لتسويتها، إذ تم عقد اتفاق تعاون امني مشترك بشأن ليبيا وذلك في السادس من اذار/ مارس عام 2017 ، والعمل على تعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الازمة الليبية **(هزيل، 2017: 66)**، في الوقت ذاته تم افتتاح قاعدة عسكرية جوية مهمة جنوب الجزائر في منطقة تمنراست لمراقبة الحدود الجنوبية وهي قاعدة قريبة من الحدود الليبية تغطي منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وكانت الولايات المتحدة قد طلبت استئجارها من الجزائر لكنها رفضت العرض **(السبيطلي، 2017: 13)**.

تم عقد اجتماع في العاصمة الجزائرية الحادي عشر لدول جوار ليبيا في الثامن من ايار/ مايو عام 2017، الذي اكد على ايجاد حل سياسي للازمة ورفض التدخل الاجنبي والعمل على حماية وحدة البلاد ارضا وشعبا، لكن فشلت هذه المبادرة في تحقيق اهدافها **(السبيطلي، 2017: 20)**.

الجزائر تحاول حل الازمة الليبية بعيدا عن التدخل العسكري، لذلك تواجه ضغوطات خارجية، في الوقت الذي نلاحظ انه الدول المجاورة لليبيا غير مبالي بما يحدث او مكبل بالضغوطات الخارجية، ففي 2017 دعت خمس دول من منطقة الساحل(تشاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو) للاجتماع في موريتانيا بأشراف الامم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكريا في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة، في الوقت الذي تفتقد الدول المجاورة لليبيا الى القدرات الامنية والعسكرية، في حين زادت الجزائر انفاقها العسكري بشكل كبير **(عبد الحليم*، 2011)**.

واعلنت الجزائر عن خطة تطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود ، وتم توقيع على ميزانية وزارة الدفاع واجهزة الامن ووزارة الداخلية الى(15 مليار دولار) تقريبا في القانون المالية التكميلية، اي بزيادة تقدر بـ(6 مليار دولار) إذ طورت من قدراتها العسكرية واسلحة المشاة وتطوير اجهزة المراقبة بالاعتماد على وسائل المراقبة الجوية الالكترونية للحدود، وقررت الحكومة الجزائرية

اخضاع جميع اجهزة الامن والاستخبارات المدنية الى المؤسسة العسكرية تحت شعار توحيد الاجهزة العامة لمكافحة الارهاب **(حياة واخرون، 2016: 37)**.

حرص الرئيس الجزائر الجديد عبد المجيد تبوني الذي تولى السلطة في كانون الاول/ ديسمبر في عام 2019، على حرصه على تقديم مشروع حل سياسي توافقي للازمة الليبية، وشارك الرئيس الجزائري في مؤتمر برلين لتسوية النزاع الليبي والذي انعقد في 19 كانون الثاني/ يناير في عام 2020، واعلن في مقابلات عديدة في شهر شباط/ فبراير و شهر ايار/ مايو من العام نفسه، عن استعداد بلاده للإسهام في حل للازمة الليبية في حال صدور تفويض رسمي من مجلس الامن (من دون معرفة المشروع الجزائري المطروح لحل هذه الازمة)، هذا المشروع ينص على :" وقف اطلاق النار، تنظيم مباحثات بين الاطراف النزاع، و تشكيل سلطة انتقالية توافقية لتسيير المرحلة الانتقالية المقبلة، الاتفاق على وضع وثيقة دستورية جديدة تضع اسسا لنظام سياسي جديد يتناسب مع الطموح الليبي ويعرض على الشعب للاستفتاء عليه، ثم اجراء انتخابات رئاسية برلمانية حرة وشفافة بأشراف دولي" **(مركز الامارات للسياسات*، 2022)**.

لم تقدم الجزائر برغم ثقلها السياسي في المنطقة، اي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل الازمة الليبية، بل استمرت في التحذير من تسلل عناصر من القاعدة من والى الجزائر عبر ليبيا، وحذرت من قيام القاعدة بوضع يدها على كميات كبيرة من الاسلحة المنتشرة في ليبيا، ودفعت بأعداد اضافية من الجيش الجزائري وحرس الحدود الى الحدود مع ليبيا **(أوشريف، 2016: 233)**.

كانت ولا تزال العقيدة العسكرية الجزائرية هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الان من التدخل العسكري خارج الحدود الجزائرية بل وتعد من الثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية، وعلى الرغم من الضغوط الدولية على الجزائر لتشارك في العمليات العسكرية في ليبيا، الا ان الجزائر لم تستخدم قوتها العسكرية في النزاعات الخارجية، لأنها تعتقد ان التدخل العسكري في هذه النزاعات يؤدي الى نشر الفوضى في المنطقة ككل، ويدمر الامكانيات العسكرية او يمكن نقل هذه العمليات داخل الجزائر، او يجعل المنطقة بؤرة للإرهاب وتوسعه، او يستنزف موارد مالية ضخمة للبلاد على اقل تقدير **(بودح، 2015: 21)**.

الخاتمة:

لقد كان للحراك الشعبي في ليبيا تداعيات خطيرة على المنطقة خاصة على دول الجوار منذ الوهلة الاولى للثورة الليبية، وبرغم تباين المواقف الاقليمية والافريقية بين الوضوح والضبابية في مساندتها للثورة او رفضها لها، الا ان ارتباط ليبيا مع دول الجوار في العمق الافريقي وبدعم القبائل وبمشاريع استثمارية مما جعل من ازمتها محورا حرك دول الجوار لإيجاد حل يخدم مصالح هذه الدول ويبعد اي خطر او تهديد قادم نحو بلدانهم من قبل ليبيا.

نلاحظ مما تقدم اخفاق الحكومة الجزائرية في قراءة ومعالجة معطيات الازمة الليبية وتقدير التوقعات المستقبلية، وكان واضحا من خلال المواقف التي اعلنتها الحكومة الجزائرية منذ بدء الازمة في ليبيا في 17 شباط/ فبراير عام 2011، إذ كانت تفتقر الى الدقة، وركزت في الغالب على مسالة منع تهريب ووصول السلاح الى قاعدة المغرب الاسلامي، واهملت جوانب سياسية واستراتيجية مستقبلية سيكون لها بالغ الاثر على الجزائر اقليميا.

ان موقف الجزائر من الازمة الليبية وتأخر صدور موقف رسمي واضح، اثار انتقادات لاذعة للدبلوماسية الجزائرية وطريقة تعامله مع الاحداث في ليبيا، لكن الجزائر احتفظت بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في الازمة الليبية، على الرغم من ان الجزائر اكثر دولة معرضة للتهديد(تبعات الازمة الليبية وتصديرها خارج ليبيا، او الانزلاق في العمليات العسكرية في ليبيا وجعل الجزائر تقود الحرب بالوكالة)، وهذه الامور لا تريد الجزائر حصوله على ارض الواقع.

الجزائر رفضت التدخل العسكري ولا تشارك في الاجتماعات الدولية التي تدعو الى التدخل العسكري، لكن في المقابل دعت الى حل سياسي وساندت المبادرات الافريقية التي ركزت على(وقف اطلاق النار، وحماية المدنيين، وتشجيع على الحوار السلمي لكل الاطراف الليبية المشاركة في النزاع).

ان السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع الازمة الليبية توضح محاولة الجزائر الحفاظ على الامن القومي المرتبط بمفهوم الامن الاقليمي، لذلك نلاحظ انها رفضت التدخل العسكري الجزائري في ليبيا في حين انها سعت الى اطلاق مبادرات اقليمية لإيجاد حل سلمي لحل الازمة الليبية، وعليه فان الجزائر ليست بمعزل عن التطورات الاقليمية، لكن في انتهاجها لسياسة عدم التدخل العسكري اقليميا هو ابعاد كل ما يهدد امن واستقرار البلاد، والعمل على ابعاد الجزائر من دائرة النزاع تحت مسمى الحفظ على الامن القومي الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الكتب العربية

1- خالدي، عبد الكامل(2014)، دور الجزائر الاقليمي ومرتكزاته، من اعمال الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي: المحددات والابعاد، جامعة تبسة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 28-29 نيسان/ ابريل، الجزائر.

2- شامي، رالف وآخرون(2012)، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي.

3- صبرا، حسن(2012)، نهاية جماهيرية الرعب، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

4- عميش، إبراهيم فتحي(2008)، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، ط1، ج1.

5- القذافي، معمر(1975)، الكتاب الاخضر، المركز العالمي للأبحاث والدراسات، ليبيا.

6- مجموعة من الأساتذة(1994)، ليبيا الثورة في 25 عاماً(1969-1994)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.

7- المسلماني، أحمد(1999)، حقوق الإنسان في ليبيا حدود التغيير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

ثانيا: الرسائل والاطاريح العلمية

1- أوشريف، يسرى(2016)، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

2- بودح، سارة(2015)، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الامنية(2010-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.

3- بوبيبة، نبيل(2011)، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.

4- حياة، شنوف واخرون(2016)، اثار سقوط نظام القذافي على استقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي(تبسة)، الجزائر.

5- زعيتري، يوسف(2017)، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية 2011-2016(دراسة وصفية)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.

6- العايب، سليم(2011)، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

7- هزيل، لبيب بقاص وعبد الرحمن(2017)، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011-2017، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر.

ثالثا الدوريات:

1- دلة، امينة مصطفى(2016)، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا"، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(49-50)، اذار/ مارس، لبنان.

2- السبيطلي، محمد(2017)، "الازمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الاقليمية"، الدراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، تموز/ يوليو.

3- عبد العالي، عبد القادر(2014)، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديات الامنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد(7)، السنة(7)، تموز/ يوليو، الجزائر.

4- المالكي، أمحمد(2011)، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد(6)، أيلول/ سبتمبر .

رابعا: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):

1- افتيس، زايد(2015)، اجتماع الجزائر لحل الازمة الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني لجريدة النهار، **http://www.ennaharonline.com/ar/Iatesnews/236727**

2- الامارات اليوم(2011)، القرار 1970 يفرض عقوبات قاسية على نظام القذافي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، **https://www-emaratalyoum-com.cdn.ampproject.org/v/s/ www.emaratalyoum. com /politics/news**

3- بوابة افريقيا الاخبارية(2019)، خميس القذافي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، **https://www.afrigatenews.net/article/**

4- البوابة الوطنية(2015)، الازمة في ليبيا، التوقيع بالأحرف الاولى على اتفاق الصخيرات بين الاطراف الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني البوابة الوطنية في المملكة المغربية، **https://www.maroc.ma/ar/**

5- بودهان، ياسين(2014)، دور الجزائر في حل الازمة الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، **http://essahraa.net/archive/index.php/poyiu/40-2011-01-17-15-14/20983-2014-09-07-22-22-17.htm1**

6- الجازوى، محمد فايد(2011)، البيان التأسيسي للمجلس الوطني الانتقالي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، **http://elgazwi.blogspot.com/2011/09/blog-post-1239.html?**

7- الجزيرة(2011)، المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، **http://www.aljazeera.net**.

8-

الجزيرة نت(2011)، المعتصم بالله القذافي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، https://www.algazeera-net.cd.ampprogect.org/v/s/

9- خطاب، فتحي(2017)، مصر والجزائر وتونس... هل تنجح" القمة الثلاثية" في حل الازمة الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.alghad.tv/category/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1

10- الشامي، حسن(2012)، تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، https://m.ahewar.org/s.qsp?aid=306488&=&fbcid

11- الشلوي، هشام(2014)، الجزائر وفرص حل الازمة الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني نون بوست، http://www.noonpost.net/content/3848.

12- عبد الحليم، اميرة محمد(2011)، تدخل الجزائر في الازمة الليبية، تفادي التورط العسكري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني الاهرام، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx.

13- العجارم، قيس عمر المعايش(2013)، الفجوة الاخلاقية في الثورة الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.iraqsnnews.net

14- العرقوبي، أنيس(2020)، الملك ادريس.. سيرة تائهة بين صورة"المختار" وتهميش القذافي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، https://www.noonpost.com/content/35912

14- عقيل، زياد(2014)، الازمة الليبية والتحرك المصري في ظل الابعاد الاقليمية والدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx.

15- فريق التحرير(2016)، مساعي حثيثة لحل الازمة الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني نون بوست، https://www.noonpost.com/content/1979

16- قسم البحوث والدراسات(2006)، إشكالية الإصلاح في السياق الليبي، دراسة متفحصة لمشروع سيف الإسلام الاصلاحي :"معا من أجل ليبيا الغد"، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، على الموقع الالكتروني، http://www.libyaforum.org

17- قناة الجزيرة(2016)، هجوم عين أميناس، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.aljazeera.net

18- مركز الامارات للسياسات(2022)، مشروع الوساطة الجزائرية في الازمة الليبية، الخلفيات والافاق، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://epc.ae/ar/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan

19- مسلم، محمد(2021)، الدور الجزائري في حل ازمات الجوار دبلوماسية موازية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، جريدة الشروق، على الموقع الالكتروني، http://www.echoroukonline.com/aea

20- المنفي، عبد الغفار(2010)، دراسة: الفساد والبطالة أهم اسباب الثورة الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، بوابة الوفد الالكتروني، http://alwafid.news/%D3%B9%D8%B/

21- مهدي، محمد عاشور(2021)، قراءة في أسباب الصراع المسلح، في ليبيا ومساراته المحتملة، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm?fbclid=IwAR2yBRXPGS-dNWbVx92onmLn6M9uZx0g3

22- هدنة، مسعود(2013)، الجزائر تعلن انتهاء عملية امناس بمقتل 23 رهينة و32 مسلحا، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www-alarabiya-net.cdn.aupproject.org/

خامسا: المصادر الاجنبية:

First, Ruth(1957) , Libya, Printed and Published in the United state of America, America .

المصادر باللغة الانكليزية:

List of scoures and references:

First: Arabic books:

1- Khalidi, Abdel Kamel(2014), Algeria's Regional Role and Its Foundations, from the work of the International Forum on: Algeria's Regional Role: Determinants and Dimensions, University of Tebessa, National Higher School of Political Science, April 28-29, Algeria.

2-Shami, Ralph et al.(2012), Libya after the Revolution: Challenges and Opportunities, International Monetary Fund .

3- Sabra, Hassan(2012), The End of the Horror Jamahiriya,The Arab House of Science Publishers, Lebanon.

4- Omeish, Ibrahim Fathi(2008), Political History and the Future of Civil Society in Libya, Barneq for Printing, Translation and Publishing, 1st Edition, d.m, Part 1.

5- Gaddafi, Muammar(1975), The Green Book, International Center for Research and Studies, Libya.

6- A group of professors(1994), Libya revolution in 25 years (1969-1994), political, economic and social transformations, Jamahiriya House for Publishing and Distribution, Libya.

7- Muslim, Ahmed(1999), Human Rights in Libya, The Limits of Change, Cairo Institute for Human Rights Studies, Cairo.

Second: Theses and theses:

1- Aw Sharif, Yousra(2016), The Repercussions of the Libyan Crisis on Security in Algeria, Master Thesis in Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Biskra, Algeria.

2- Boudah, Sarah(2015), The Algerian strategy in spending on armaments in light of security threats (2010-2014), a master's thesis in political science, Faculty of Law and Political Science, University of Ouargla, Algeria.

3- Boubeya, Nabil(2011), The Algerian Approach to Security Challenges in the Greater Sahara, Master's Thesis in Political Science and International Relations, University of Algiers, Algeria.

4- . Hayat, Shenouf et al.(2016), The Effects of the Fall of the Gaddafi Regime on Political Stability in the Maghreb, Bachelor's thesis in Political Science, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Larbi Tebessa University (Tebessa), Algeria.

5- Zaitari, Youssef(2017), Algerian foreign policy toward the Arab countries 2011-2016 (descriptive study), a master's thesis in political science, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Ziane Achour University - Djelfa, Algeria

6- Al-Ayeb, Salim(2011), Algerian diplomacy within the framework of the African Union, a master's thesis in political science, Faculty of Law, Department of Political Science, Batna University, Algeria.

7- Hazeel, Labib Ballas and Abd al- Rahman(2017), Algerian foreign policy towards the Libyan issue 2011-2017, MA Getty thesis in political science, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, University of Martyr Hama Lakhdar-Al-Wadi, Algeria.

Third: periodicals:

1- Dallah, Amina Mustafa(2016), "The Strategic Depth of Algerian Security: Border Security between Mali and Libya", The Arab Journal of Political Science, Issue(49-50), March, Lebanon.

2- Al-Subaitly, Muhammad(2017), "The Libyan Crisis between International Interventions and Regional Mediations", Studies, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, July.

3- Abdelali , Abdelkader (2014), "Algerian Foreign Policy towards Neighboring Countries: Between the Requirements of the Regional Role and Security Challenges", Algerian Journal of Security and Development, Issue(7), sunnah(7), July, Algeria.

4- Al-Maliki, Muhammed(2011), "The Evolution of the Situation in Post-Gaddafi Libya", Center for Mediterranean and International Studies, Issue (6), September / September .

Fourthly: The International Information Network:

1- Iftis, Zayed(2015), Algeria meeting to resolve the Libyan crisis, the International Information Network (Internet), on the website of An-Nahar newspaper, **http://www.ennaharonline.com/ar/Iatesnews/236727**

2- Emirates Today(2011), Resolution 1970 imposes severe sanctions on the Gaddafi regime, the International Information Network (Internet), on the website, **https://www-emaratalyoum-com.cdn.ampproject.org/v/s/www. emaratalyoum . com /politics/news**

3- Africa News Portal(2019), Khamis Gaddafi, International Information Network (Internet), on the website, **https://www.afrigatenews.net/article/**

4-The National Gate(2015), The Crisis in Libya, The initialing of the Skhirat Agreement between the Libyan parties, The International Information Network(Internet), on the website of the National Portal in the Kingdom of Morocco, **www.maroc.ma/ar/**

5- Boudhan, Yassin(, Algeria's role in resolving the Libyan crisis, the International Information Network (Internet), on the website, **http://essahraa.net/archive/index.php/poyiu/40-2011-01-17-15-14/20983-2014-09-07-22-22-17.htm1**

6- Al-Gazawi, Mohamed Fayed(2011), The founding statement of the National Transitional Council, the International Information Network (Internet), on the website, **http://elgazwi.blogspot.com/2011/09/blog-post-1239.html**?

7- Al Jazeera, the National Transitional Council in Libya, the International Information Network (Internet), on the website, **http://www.aljazeera.net.**

8- Al- Jazeera Net(2011), Al-Mu'tasim Billah Gaddafi, the International Information Network (Internet), on the website, **https://www.algazeera-net.cd.ampprogect.org/v/s/**

9- Khattab, Fathi, Egypt, Algeria and Tunisia... Will the "Tripartite Summit" succeed in resolving the Libyan crisis, the International Information Network (Internet), on the website, **http://www.alghad.tv/category/%d8%aa%d9%82% d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1**

10- Al- Shami, Hassan(2011), Report of the Democratic Transition in Libya in 2011,International Information Network(Internet), on the website, **https://m.ahewar.org/s.qsp?aid=306488&=&fbcid**

9-

10-

11- Al-Shalawi, Hisham(2014), Algeria and opportunities for resolving the Libyan crisis, the International Information Network (Internet) on the website noon post , **http://www.noonpost.net/content/3848**.

12- Abdel Halim, Amira Muhammad(2011), Algeria's Intervention in the Libyan Crisis, Avoiding Military Involvement, the International Information Network (Internet), on the website Pyramids, **http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx**.

13- Al-Ajaram, Qais Omar Al-Ma'ayesh(2013),The Moral Gap in the Libyan Revolution, International Information Network (Internet), on the website, **http://www.iraqsnnews.net**

14-Al-Arqoubi, Anis(2020), King ldris..Bography Lost between the Image of 'The Mukhtar' and the Development of Gaddafi, International Information Network(Internet), on the website, **https://www.noonpost.com/content/35912**

14- Akil, Ziad(2014), the Libyan crisis and the Egyptian move in light of the regional and international dimensions, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, the International Information Network(Internet), on the website, **http://www.acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx**.

15- Editorial Team(2016), Unremitting Efforts to Resolve the Libyan Crisis, International Information Network(Internet), on the Noon Post website, **https://www.noonpost.com/content/1979**

16- Research and Studies Department(2006), Thr Problem of Reform in the Libyan Context, Examination of Saif al-Islam's Reform Project: "Together for Tomorrow's Libya", Libya Forum for Human and Political Development, on the website, **http://www.libyaforum.org**

17- Al-Jazeera(2016), the Ain Amenas attack, the International Information Network (Internet), on the website, **https://www.aljazeera-net.cdn. ampproject.org/v/s/ www.aljazeera.net**

18- Emirates Policies Center(2022), the Algerian Mediation Project in the Libyan Crisis, backgrounds and prospects, the International Information Network (Internet), on the website, **http://epc.ae/ar/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan**

19- Muslim, Muhammad(2021), The Algerian Role in Resolving Neighborhood Crises and Parallel Diplomacy, International Information Network (Internet), Al-Shorouk Newspaper, on the website, **http://www.echoroukonline.com/aea**

20-Al-Manfi, Abdel Ghaffar(2010), Study: Corruption and unemployment are the most important causes of the Libyan revolution, International Information Network(Internet), on the website, the electronic delegation portal, **http://alwafid.news/%D3%B9%D8%B/**

21- Mahdi, Muhammad Ashour(2021), A reading of the causes of the armed conflict in Libya and its possible paths, the International Information Network (Internet), on the website ,**https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm?fbclid= IwAR2yBRXPGS-dNWbVx92onmLn6M9uZx0g3**

22- Hudna, Massoud(2013), Algeria announces Operation Amnas with the killing of 23 hostages and 32 armed men, International Information Network(Internet), on the website, **http://www-alarabiya-net.cdn.aupproject.org/**

Fifth: English sources:

First, Ruth (1957), Libya, Printed and Published in the United state of America, America: .